



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣ / ربيع الاول / ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد سليمان و محمد صائب التفندي و عود صالح التميمي وميخائيل شمشون من كوركيس وحسين أبو الثمن المأثورين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعية / نصيرة عبد الستار سعيد - وكيلها المحامي محمود سلمان عيسى .
المدعي عليهم/

- ١- قرار محكمة بداءة الكرخ في الدعوى المرفقة ٢٩٧٧/ت/١٩٩٨ .
- ٢- قرار محكمة استئناف الكرخ بصلتها التمييزية المرقم ٣٠٩ / حلقوية / ٢٠٠٠ .
- ٣ - قرار محكمة التمييز / الهيئة العامة / ٦٠ / الهيئة العامة / ٢٠٠٧ .
- ٤ - ساجدة عباس علي وفراس وعصام ولدا عبد الرزاق سعيد .
- ٥ - مديرية رعاية القاصرين في الكرخ فيما يخص القاصر عصام عبد الرزاق .

الدعوى

دعي وكيل المدعية أمام هذه المحكمة في الدعوى المرفقة ١/اتحادية/ ٢٠٠٨ بأن موكلته / المدعية / اشترت العقار المرقم ٧١٢/١٠٧ كرامة مريم بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دينار مدفوعاً كاملاً وذلك بموجب مقولة عقد البيع الخارجي المؤرخ في ١٩٩٨/٧/٢١ وأنها سكتت فيه وأنشأت فيه مشيدات ولاستماع البائع المرحوم عبد الرزاق سعيد عن التسجيل قامت موكلته الدعوى المرفقة ٢٩٧٧/ب/١٩٩٨

كويتي عيراق

ناد كاي بالأي فيننجاوي



امام محكمة بداءة الكرخ مستندة في ذلك على قرار مجلس قيادة الثورة المنحل
المرقم ١١٩٨ لسنة ١٩٧٧ وقد ردت الدعوى لان المدعى عليه وبواسطة وكيله
زوجته المحامية ساجدة عباس علي قدم ورقة مزورة باعتبار ان موكلته اقامت العقد
واستعانت المبلغ وان الخبراء اينوا كون التوقيع يعود الى موكلته . الا ان موكلته
استأنفت الدعوى امام محكمة استئناف الكرخ بصفتها التمييزية في الدعوى المرفقة
٢٠٠٩/بحقوقية / ٢٠٠٠ وقد ايدت محكمة الاستئناف في الكرخ بصفتها التمييزية
الحكم البدائي . ونتيجة للشكاوي المتقابلة امام ديوان الرئاسة المنحل جرى تحقيق
في الموضوع من لجنة تحقيقية بانتخاب سبعة خبراء من الائمة الجنائية من عدة
محاكمات وبرتب عالية وقد بين الخبراء السبعة بأن الورقة مزورة حيث استندت
عليها محكمة بداءة ومحكمة الاستئناف بصفتها التمييزية في اصدار قرارها لف
الذكر . واحيلت القضية الجزائية الى وزارة العطل وبدورها احالتها الى محكمة
تحقيق الكرخ والتي بدورها احالتها الى محكمة جنات الكرخ حيث اصدرت حكما
في القضية المرفقة (٢٠٠٢/ج/٥٠٣) بحبس المدانة ساجدة عباس علي (وكيلة
وزوجة المدعى عليه عبد الرزاق سعيد) لمدة سنة استناداً الى المادة (٢٩٨) من
قانون العقوبات وبدلالة المادة ٢٩٥ من ق.ع . وبعد صدور الحكم الجزائي اقامت
موكلته دعوى إعادة المحاكمة امام محكمة بداءة الكرخ بعدد ٩١٩ لإعادة
محاكمة / ٢٠٠٣ باعتبار ان الورقة التي استندت عليها محكمة البداءة ومحكمة
الاستئناف بصفتها التمييزية ثبت تزويرها فأصدرت محكمة البداءة في الكرخ حكماً
يفضي بتعليق موكلته العطار المذكور اعلاه وأبطال حكما في الدعوى المرفقة
١٩٩٨/ب/١٩٧٧ الا ان محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية نقضت الحكم باعتبار
ان محكمة الجنات استندت في حكما على رأي الخبراء السبعة ولم يصدر فيه امر



قضائي مما اضطر موكلته مراجعة محكمة بداءة الكرخ وأقامت الدعوى المرقمة ٨٤٠/ب/٢٠٠٥ طالبة إعادة مادفعته الى البائع وقضت محكمة البداءة بـإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ خمسة وثلاثين مليون دينار الى موكلته الا ان محكمة الاستئناف في الكرخ قررت في الدعوى المرقمة ٦٧٥ /ب/ ٢٠٠٥ فسخ الحكم البدائي بحجة ان الورقة المبرزة لاثبات الدعوى مزورة وقد ايدتها محكمة التمييز الاتحادية بقررها المرقم (٦٠ / حياة عامة / ٢٠٠٧) لذا فلان موكلته تستند في اقامتها هذه الدعوى على قرار الحكم الصادر من محكمة جنابات الكرخ في الدعوى المرقمة (٥٠٣ / ج / ٢٠٠٢) والذي حاز درجة الثبات ويعتبر حجة بما فصل فيه ولا يجوز لاية جهة قضائية مخالفته وان رأي الخبراء السبعة جاء في سياق إجراءات قضائية سليمة وانتهى الامر الى قبوله من محكمة الجنابات والأخذ به وإدانة المتهمة سلجدة عباس والحكم عليها فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تقول لم يكن الاجراء مستنداً الى امر قضائي وان قرارات الطول لاتمس الحقوق الشخصية للغير في حين ركنت اليه محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز واعتبرته نقضاً للدعوى الجزائية ومحو حكم الادانة وسقوط العقوبات الأصلية والتبعية مستندة في ذلك الى الفقرة (١) من المادة (١٥٣) من قانون العقوبات ولم تلتفت الى الفقرة (٣) من نفس المادة التي حفظت الحقوق الشخصية للغير بالإضافة الى ماورد في أقوال زوجة المدعى عليه في الدعوى المرقمة ٨٤٠/ب/٢٠٠٥ لمحكمة بداءة الكرخ كما ان وكالة موكلته المحامية سندس تعرضت الى حادث اغتيال تسبب في تأخير الاجراءات التي قامت بها موكلته لتكون كافة المستمسكات كانت مودعة لديها ولحصول أخطاء في تطبيق القانون وبالتفصيل التي اوردها وكيل المدعية في الصحيفة الرابعة من عريضة دعواه وللأسباب التي أوضحها طلب وكيل المدعية



الحكم بنقض كافة القرارات الصادرة في الموضوع والمطعون بها والتي اشار اليها اعلاه ومن ثم الحكم بأصدار الحكم العادل في القضية واعادة الحق الي نصلبه وتمليك موكلته الطار موقوف الدعوى لثبوت سكنها فيه وتشبيدها محدثات فيه ورافق القرارات الصادرة في الدعوى المشار اليها اعلاه مع مطالعة محكمة جنابات تكرخ بعد (٢٠٠٣/٥٠٣/ج) في (٢٠٠٣/١٢/٢) وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعية وكيلها المحامي محمود سلمان بموجب وكالته المربوضة بعريضة الدعوى وحضر المحامي السيد عبد الحسن الحطاب وكيلاً عن المدعى عليهم بموجب وكالته المربوضة بأضبارة الدعوى وحضر السيد جهاد علي جمعة معاون القاضي في مديرية القاصرين في دائرة رعاية القاصرين والداد بأنه بدرجة معاون قضائي والفهم بالحكم الوارد في النظام الداخلي لهذه المحكمة الذي لايجز حضور من هو بدرجة اقل من مدير ويوشر بالمرافعة الحضورية والعنوية كمر وكيل المدعية عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها وبرز لائحة جوابية ووضاحية مؤرخة في ٢٠٠٨/٢/١٨ وربطت في اضبارة الدعوى ووضح بانه يحصر دعوى موكلته بطلب نقض الاحكام والقرارات التي اورد ذكرها في لائحته الايضاحية المبرزة وليس له طلب غيره . وطلب وكيل المدعى عليهم رد الدعوى من جهة عدم الاختصاص لان المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر هذه الدعوى كما دفع بعدم سريان قانون المحكمة الاتحادية العليا والنظام الداخلي للمحكمة على الاحكام والقرارات المطلوب إلغائها لانها صدرت قبل نفاذه واطلعت المحكمة على اللائحة الجوابية المقدمة منه والمؤرخة في



٢٠٠٨/١/٢٩ كما اطّلت المحكمة على اللائحة الجوابية الواردة بكتاب دائرة رعاية القاصرين / قسم الشؤون القانونية بعدد ٢٨٦ في ٢٠٠٨/١/٢٨ طلب فيها رد الدعوى للأسباب الواردة في اللائحة وفي جلسة المرافعة الاخيرة الجارية في ٢٠٠٨/٣/١٠ حيث حضرت عن المدعي عليه الثالث مدير رعاية القاصرين الاسمة قناة حسين المدير في قسم الشؤون القانونية في رعاية القاصرين كما حضر وكيل المدعية ووكيل المدعي عليهم وجرت المرافعة كالمسابق ووضح وكيل المدعية بأنه يعتمد المادة (٣/٩٣) من الدستور في ثبات الاختصاص المحكمة بالفناء القرارات القضائية الصادرة من محكمة بداعة الكرخ ومن محكمة استئناف الكرخ والقرار الصادر من الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية وطلب الحكم وفقاً لأقواله وطلب وكيل المدعي عليهم رد الدعوى من جهة عدم الاختصاص استناداً الى المادة (١٩) من الدستور والتي صرحت بعدم سريان القوانين بأثر رجعي مالم ينص القانون على خلاف ذلك . كما طلبت المديرية في قسم الشؤون القانونية في دائرة رعاية القاصرين الاسمة قناة حسين رد الدعوى للأسباب الواردة في الجلسة السابقة وكرر كل طرف أقواله وطلباته السابقة وطلب الحكم بموجبها وعليه وحيث ان المحكمة أكملت تدقيقها للدعوى لذا قررت بإلزام ختام المرافعة .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعية يطعن في الإجراءات التي اتخذتها محكمة بداعة الكرخ في الدعوى المرفوعة ٢٩٧٧/ب/٩٨ وفي الحكم الصادر فيها وكذلك يطعن في الحكم الصادر من محكمة استئناف



الكرخ بصفتها التمييزية في الاضبارة المرقمة ٣٠٩/حقوقية / ٢٠٠٠ كما يطعن في الإجراءات المتخذة من محكمة الاستئناف في الكرخ بصفتها الاصلية في الاضبارة المرقمة ٦٧٥/س/ ٢٠٠٥ وفي الحكم الصادر فيها وفي الحكم الصادر من الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧ وبعد الاضبارة ٦٠/ الهيئة العامة/ ٢٠٠٧ وطلب الحكم بالفناء كافة الاحكام والقرارات التي صدرت في موضوع دعواه من المحاكم المذكورة وبضمنها قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم (٦٠/هيئة عامة/ ٢٠٠٧) في (٢٠٠٧/١٠/٧) ومن ثم الحكم بتملك موكلته العقار موضوع الدعوى لثبوت سكن موكلته فيه واحداثها مشيدات فيه وفقاً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل ١٩٨١ لسنة ١٩٧٧ ولدى التدقيق في اختصاصات هذه المحكمة المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وفي المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق وجد بأن هذه المحكمة غير مختصة بالرقابة على الإجراءات التي تتخذها محاكم البداءة ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز عند نظرها الدعوى كما إنها غير مختصة بالرقابة على الأحكام التي تصدرها تلك المحاكم لذا تكون دعوى المدعية واجبة الرد من جهة عدم اختصاص هذه المحكمة من النظر فيها لذا قررت المحكمة الحكم برد دعوى المدعية نصيرة عبد المنار سعيد مع تحميلها مصاريف الدعوى كافة وإتباع المحاماة لوكيل المدعي عليهم المحامي السيد عبد الحسن حطاب ووكالة المدعي عليه مديرية رعاية القاصرين في الكرخ الأتمة قناة حسين مبلغاً قدره خمسون ألف دينار مناصفة بينهما وصدر الحكم

كو^٢ ماري عيراق
داد كاڤ باآق ئهتتئحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

١ / اتصافية / ٢٠٠٨

حضورياً وبالاتفاق حكماً بقاء استناداً لإحكام الفقرة الثانية من المادة (٥) من
القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قانون المحكمة الاتحادية العليا وافهم عنناً في
٣/ربيع الاول/١٨٢٩ هـ الموافق ١٠/٣/٢٠٠٨ م .

الرئيس
منعت المحمود

العضو
فاروق محمد السائي

العضو
جعفر ناصر حسن

العضو
اكريم طه محمد

العضو
اكريم احمد بابان

العضو
محمد صائب النشيبدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
مبتهل شمشون قس كوركاس

العضو
حسين ابو الثيم

م. القاضي